

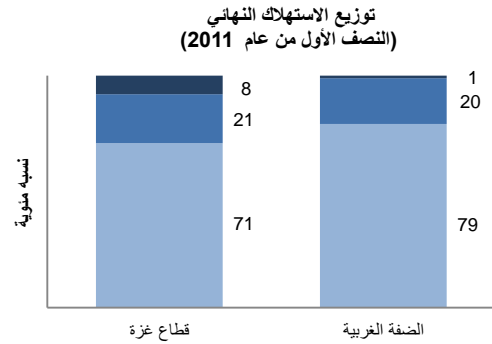
التقرير الإقتصادي - الإجتماعي تشرين ثاني 2011

الملحق: الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الأجمالي¹

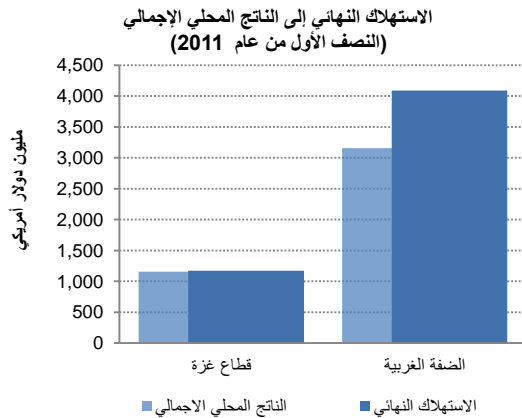
الاستهلاك هو أحد مكونات الإنفاق الرئيسية للناتج المحلي. ' الاستهلاك النهائي' يشمل النفقات الفعلية لاستهلاك الفرد للسلع والخدمات من قبل الأسر، ومن قبل الحكومة (مثل التعليم والخدمات الصحية)، والمؤسسات الغير الهادفة للربح التي تخدم الأسر (مثل NPISH المؤسسات الاجتماعية والثقافية والخيرية والدينية التي تقدم السلع والخدمات مجاناً للأسرة).

ويبلغ الاستهلاك النهائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في النصف الأول من عام 2011 (H1/2011) 5,259.7 مليون دولار أمريكي منها 4,088.9 مليون دولار أمريكي (78%) في الضفة الغربية و 1,170.8 مليون دولار أمريكي (22%) في قطاع غزة.

توزيع الاستهلاك النهائي حسب مكوناته يظهر اختلافات مهمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. على وجه الخصوص، نسبة أكبر بشكل ملموس من الاستهلاك النهائي في النصف الأول للعام 2011 للمؤسسات الغير ربحية في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية: بنسبة تصل الى 8% مقابل 1% من المجموع. وكان الاستهلاك الحكومي بالنسبة للمجموع تقريبا نفسه في كلتا المنطقتين. ولكن استهلاك الأسر كان أكبر نسبيا في الضفة الغربية منها في قطاع غزة: 79% مقابل 71%.



■ الاستهلاك النهائي للأسر ■ الاستهلاك الحكومي النهائي ■ الاستهلاك النهائي

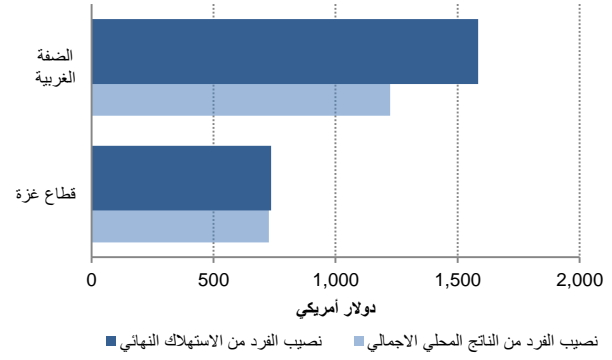


والسمة البارزة للاستهلاك في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو حقيقة أنه تجاوز قيمة الإنتاج الإجمالي بنسبة تزيد على 20%. وكان الاستهلاك النهائي في غزة في النصف الأول للعام 2011 حوالي 1% فوق الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في الضفة الغربية كان أعلى بنسبة 29%. في الضفة الغربية، حتى الاستهلاك النهائي للأسر وحده أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، وهي حالة لا توجد في قطاع غزة.

في المقابل، يمثل إجمالي رأس المال 18% والصادرات 12% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الفترة نفسها.

¹البيانات المستخدمة في هذا الملحق هي من حيث القيمة الاسمية، وتمثل النتائج الأولية من الحسابات الوطنية للجهاز المركزي للإحصاء.

الاستهلاك النهائي للفرد والنتاج المحلي الإجمالي للفرد الواحد
(النصف الأول من عام 2011)



وغالبا ما يعتبر نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي مقياسا جيدا للرفاهية الاقتصادية للأفراد لأنها تتألف من السلع والخدمات الفردية التي تستهلكها الأسر في الواقع بغض النظر عن ما إذا كان يتم شراؤها من قبل الأسر نفسها أو تلك التي قدمت لهم من قبل الحكومة أو المنظمات غير الربحية.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان نصيب الفرد² من الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية في النصف الأول للعام 2011 أكثر من ضعف المستوى الملاحظ في قطاع غزة. على الرغم من وجود فجوة كبيرة بين المنطقتين من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والفجوة اتسعت بنسبة 70٪ عند النظر الى مستوى

الاستهلاك للفرد الواحد.

² تم تقسيم بيانات الحساب من قبل شخصيات متخصصة في الإسقاط السكاني وقد صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2011 لتقدير أرقام الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي للفرد.